إيطاليا وأسبانيا تدعوان إلى إعادة صياغة الأنظمة الاقتصادية العالمية

شبح تكرار الأزمة المالية العالمية يلقي بظلاله على «دافوس»

ألقى النزاع التجاري بين واشنطن وبكين بظلاله على المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يواصل فعالياته في دافوس بحضور نخبة من أهم رجال الأعمال في العالم.

ويبدو أن شبح حدوث أزمة مالية عالمية على غرار تلك التي حدثت في 2008 يؤرق بال صناع القرار في العالم، إذ دعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل خلال المنتدى، إلى السعي بكل السبل من أجل منع تكرار الأزمة المالية.

ودافع قادة العالم على غرار المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وشينزو آبي رئيس الحكومة اليابانية ووانج كيشان نائب الرئيس الصيني في منتدى دافوس، عن المقاربة المتعددة الأطراف التقليدية في مواجهة تنامي التيارات الشعبوية، وأيضا الانتقادات التي يوجهها ناشطون عبر العالم للنخب.

وفيما تجري المستشارة الألمانية زيارتها التقليدية للمنتدى للترويج للاقتصاد الأقوى في أوروبا، إلا أنها وصلت إلى دافوس ضعيفة بعد إقصائها عن زعامة الاتحاد المسيحي الديمقراطي العام الماضي، على أن تغادر السلطة في 2020.

وتعتقد ميركل أن سياسة الفائدة للبنوك الكبرى أظهرت "أننا في النهاية لا نزال نشهد بعضا من هذه الأزمة وأننا لم نخرج منها بعد". ورأت ميركل أن هذه الأزمة أتاحت المجال للقيام بمهام مستقبلية محتملة، وطالبت بالعودة بأسرع ما يمكن إلى الحالة الطبيعية.

وخلال منتدى دافوس خاطبت الصين وأوروبا منتدى دافوس غداة كلمة للرئيس البرازيلي اليميني جاير بولسونارو الذي وعد بالاصلاح وتهيئة أجواء مناسبة للاستثمار، وحاول إقناع المشككين في سياساته البيئية.

وبحسب "رويترز"، قال وانج كيشان نائب الرئيس الصيني "إن اقتصاد بلاده سيواصل تحقيق نمو مستدام على الرغم من الشكوك العالمية، وذلك بعد أيام من تسجيل ثاني أكبر اقتصاد في العالم أضعف نمو له في نحو ثلاثة عقود".

وأبلغ وانج المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا "سيكون هناك كثير من الشكوك في 2019، لكن اقتصاد الصين سيستمر في تحقيق نمو مستدام".

وأضاف "السرعة لها أهميتها. لكن المهم حقا هو جودة وكفاءة تنميتنا الاقتصادية"، مشيرا إلى أن الصين لا ترى أن اقتصادها يدخل نهاية دورة توسعية.

وفي تعليقات موجهة فيما يبدو إلى الولايات المتحدة، دعا وانج أيضا جميع الدول إلى دعم النزعة التعددية وبذل كل ما في وسعها لضمان عدم تفاقم الاختلالات العالمية.

أما الأوروبيون فقد أتوا إلى دافوس وسط سحب "بريكست"، فيما خطة بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي عالقة في البرلمان.

وتغيب رئيسة الحكومة تيريزا ماي عن المنتدى بسبب أزمة "بريكست" وكذلك ميشال بارنييه كبير مستشاري الاتحاد الأوروبي، وكلاهما حريص على تجنب خروج بدون اتفاق في 29 (مارس).

غير أن ليام فوكس وزير التجارة الدولية في حكومة ماي، من بين حفنة من الوزراء الذي جاءوا إلى دافوس لطمأنة المستثمرين على مستقبل بريطانيا بعد "بريكست".

أما الجيل الأصغر من القادة الأوروبيين فسيتمثل في بيدرو سانشيز رئيس الوزراء الإسباني، الذي تولى السلطة بشكل غير متوقع في (يونيو) بعد تصويت في البرلمان على حجب الثقة عن سلفه، فيما يغيب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن القمة هذا العام بسبب أزمة "السترات الصفراء".

إلى ذلك، أكد رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، أنه يجب على مجموعة العشرين للاقتصادات الكبرى وضع سياسات عالمية بشأن الاقتصاد الرقمي والتجارة والبيئة، بينما تتولى بلاده رئاسة المجموعة العام الجاري.

وشدد آبي في خطاب أمام المنتدى الاقتصادي العالمي على أن "اليابان عاقدة العزم على الحفاظ والالتزام بتعزيز بنظام دولي حر ومنفتح وقائم على القواعد"، لينأى بنفسه بشكل غير مباشر عن السياسات الانعزالية للرئيس الأمريكي دونالد ترمب.

ودعا رئيسا وزراء اسبانيا وايطاليا امام الدورة السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا إلى إعادة صياغة الأنظمة الاقتصادية العالمية.

جاء ذلك في كلمتي رئيسي وزراء البلدين امام المنتدى حيث اتفقا على ضرورة إعادة صياغة الأنظمة الاقتصادية العالمية "بشكل جذري" لضمان التقدم العادل والمساواة في الفرص بين الجميع.

واتفقا على ان بلديهما يواجهان التغير الاقتصادي التحويلي في مواجهة التباينات السياسية الصارخة وصعود التيارات السياسية الشعوبية الرجعية ما يتطلب إعادة تصور الأنظمة الاقتصادية العالمية بشكل جذري لضمان التقدم العادل والفرص للجميع.

مشاركون في منتدى دافوس

ومن جانبه أشار رئيس الوزراء الإيطالي جيوسيبي كونتي إلى أن "الأسواق العالمية المفتوحة والحركة الحرة لرؤوس الأموال والثورة التكنولوجية حققت عوائد كبيرة كما وعدت ولكن للقلة فقط".

من جانبه وافق رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز على الدعوة إلى إعادة تقييم جدية مؤيدا ايضا نظرية وجود فجوة متنامية في ثروة أوروبا وأجزاء أخرى من العالم ما "يمزق نسيج المجتمع".

وقال إن النزعة الشعبية الرجعية وتزايد عدم المساواة هما نتيجة لضعف الرأسمالية العالمية التي لم تتم معالجتها بعد وهي ليست مشكلة دولة واحدة بل مشكلة الديمقراطية الليبرالية نفسها.

وحذر سانشيز من ان العالم لم يتعلم بعد من اخطاء الماضي رغم مرور عقد من الأزمة المالية العالمية. وقال "يجب أن نتغير الآن لأن لدينا درجة من الحرية للقيام بذلك ويجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الاقتصاد ليس للمصلحة الذاتية بل لخدمة الشعوب".

بغداد.. عبدالمهدي يتعهد: إصلاح اقتصادي كبير

عادل عبدالمهدي

تعهد رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي أمس الخميس بالعمل على تحقيق سياسة اصلاح اقتصادي كبير بعد إقرار الموازنة العامة للبلاد للعام الحالي.

ورحب عبدالمهدي في بيان بالتعاون "الجاد" بين الحكومة ومجلس النواب (البرلمان) مشيرا إلى أنه ساعد على اقرار الموازنة العامة للبلاد لعام 2019.واشار الى ان حكومته ستدرس التعديلات والاضافات التي وضعها مجلس النواب مؤكدا أنها ستضع بأسرع وقت التعليمات اللازمة لبدء تطبيق مواد الموازنة.

وشدد على ان حكومته "بدأت فعلا وضع الاسس لتكون موازنة عام 2020 موازنة مشاريع واداء وليست موازنة بنود.. وهو امر ان تحقق فانه سيمثل اصلاحا كبيرا وتغييرا عما كانت عليه الحال للمئة سنة الماضية من عمر الدولة العراقية".

وكان مجلس النواب العراقي أقر في وقت سابق اليوم الخميس الموازنة العامة للبلاد للعام الحالي بقيمة تبلغ نحو 112 مليار دولار وبعجز مالي قدره 19 مليار دولار.

وطبقا لنص قانون الموازنة قدرت الإيرادات في الموازنة بنحو 89 مليار دولار بينها نحو 79 مليارا من ايرادات النفط.وقدرت الموازنة بيع النفط على اساس 56 دولارا للبرميل وبواقع تصدير 3ر88 مليون برميل يوميا من بينها 250 ألفا من إقليم كردستان العراق.

صناع السياسات يبقون على أسعار الفائدة كما هي

نمو ضعيف لأنشطة الشركات بمنطقة اليورو بداية 2019

أظهر مسح أمس الخميس نموا ضعيفا فحسب لأنشطة الشركات بمنطقة اليورو في بداية 2019 إذ أدى تراجع المشاريع الجديدة إلى تدني النمو لمستوى غير مسبوق منذ منتصف 2013.

ستكون هذه أخبارا مخيبة لآمال صناع السياسات في البنك المركزي الأوروبي الذين أنهوا برنامج شراء سندات بلغت قيمته 2.6 تريليون يورو كان من المفترض أن يدعم النمو.

ومن المتوقع أن يبقى صناع السياسات على أسعار الفائدة كما هي في وقت لاحق في حين مدد استطلاع أجرته رويترز الأسبوع الماضي توقعات موعد بدء تشديد السياسة النقدية مع تنامي احتمالات الركود.

وهبطت القراءة الأولية لمؤشر آي.اتش.اس ماركت المجمع لمديري المشتريات إلى 50.7، مسجلا بذلك أدنى مستوياته منذ يوليو تموز 2013، مقارنة مع قراءة نهائية عند 51.1 في ديسمبر.

ويقل هذا المستوى عن متوسط التوقعات في استطلاع أجرته رويترز والذي كان لارتفاع طفيف إلى 51.4. لكن أي قراءة فوق الخمسين تظل تشير إلى نمو.

وهبط مؤشر يقيس الأنشطة الجديدة إلى 49.3 من 50.7 في أول هبوط له إلى ما دون الخط الفاصل منذ أواخر 2014.

وانخفض مؤشر لمديري المشتريات في قطاع الخدمات المهيمن على اقتصاد المنطقة إلى 50.8 مقارنة مع قراءة نهائية 51.2 في ديسمبر ، وهو ما يقترب من أدنى مستوى في أكثر من أربع سنوات في يناير مسجلا 50.5 من 51.4. وجاء ذلك أيضا منخفضا عن كل التوقعات في استطلاع رويترز الذي أشار إلى استقرار على معدل ديسمبر. وانخفض مؤشر يقيس الإنتاج إلى 50.4 من 51 وهو أدنى معدل منذ يونيو 2013.

وهبط مؤشر مديري المشتريات الخاص بالمصانع إلى أدنى مستوى في أكثر من أربع سنوات في يناير مسجلا 50.5 من 51.4. وجاء ذلك أيضا منخفضا عن كل التوقعات في استطلاع رويترز الذي أشار إلى استقرار على معدل ديسمبر. وانخفض مؤشر يقيس الإنتاج إلى 50.4 من 51 وهو أدنى معدل منذ يونيو 2013.

اليورو يفقد نحو 1.6 بالمئة من قيمته على مدى أسبوعين

تراجع اليورو أمس الخميس قبيل اجتماع للبنك المركزي الأوروبي قد يبدي فيه صناع السياسات حذرا إزاء تباطؤ النمو الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يعيد البنك المركزي التأكيد على خطته لرفع أسعار الفائدة بنهاية العام الحالي لكن المتعاملين سيركزون على ما إذا كان سيقر بالتباطؤ وبأي درجة.

وفقد اليورو نحو 1.6 بالمئة من قيمته على مدى الأسبوعين الأخيرين مع مراهنة المستثمرين على أن البنك المركزي الأوروبي سيواصل سياسة التيسير النقدي لفترة أطول.

وفي الساعة 0830 بتوقيت جرينتش كان اليورو منخفضا 0.2 بالمئة إلى 1.1355 دولار. ولم تشهد ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، أكبر اقتصادات منطقة اليورو، نموا يذكر في الربع الأخير من العام الماضي وأظهر مسح تراجع نشاط الشركات الفرنسية على غير المتوقع هذا الشهر.

وتراجع الجنيه الاسترليني قليلا إلى 1.3043 دولار ليظل يحوم قرب أعلى مستوياته منذ نوفمبر في مؤشر على أن المتعاملين يتوقعون أن تتحاشى بريطانيا خروجا غير منظم من الاتحاد الأوروبي.

واستقر مؤشر الدولار، الذي يقيس قوة العملة الأمريكية مقابل ست عملات رئيسية أخرى، عند 96.06.

وشهد الدولار الاسترالي حركة كبيرة خلال المعاملات الآسيوية حيث نزل نصفا بالمئة إلى 0.7104 دولار أمريكي بعد أن قال بنك استراليا الوطني إنه سيرفع فائدة الرهون العقارية بمقدار 12 إلى 16 نقطة أساس. كانت العملة مرتفعة في وقت سابق بدعم بيانات وظائف قوية.

لاجارد: تباطؤ الاقتصاد الصيني تحت السيطرة حتى الآن

قالت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد إنه في الوقت الذي يتباطأ فيه الاقتصاد الصيني فإنه يبدو وأنه تحت السيطرة.

وأضافت لاجارد في تصريحات لمحطة "سي.إن.بي.سي" الأمريكية أمس الخميس على هامش تواجدها في مؤتمر "دافوس" أن تباطؤ الاقتصاد الصيني شيء جيد وصحي وصحيح.

وتعتقد لاجارد أن السلطات الصينية قادرة على السيطرة على التباطؤ في النمو الاقتصادي هناك.

وكانت الصين أعلنت في الأسبوع الجاري تسجيل أبطأ وتيرة نمو اقتصادي في 28 عام خلال 2018 وذلك عند مستوى 6.6%.

وتابعت لاجارد: "إذا كان التباطؤ سريعًا بشكل مفرط، فسيشكل ذلك أزمة حقيقية محليا وربما على أساس أكثر شمولية".

وعن التخفيض في تقديرات النمو الاقتصادي العالمي عن العام الجاري و2020 والتي أعلنها صندوق هذا الأسبوع، قالت لاجارد إن التعديل الأخير يرجع جزئياً إلى ما حدث العام الماضي في إشارة إلى الصراع التجاري، وذلك إلى جانب ضعف شركات تصنيع السيارات الألمانية بسبب المعايير الجديدة المتعلقة بانبعاثات الوقود، وضعف الطلب المحلي في إيطاليا.

اقتصاد الفلبين ينمو بأبطأ وتيرة في 3 سنوات خلال 2018

تمكن اقتصاد الفلبين من النمو للعام السابع على التوالي في 2018، ولكن بأبطأ وتيرة في 3 سنوات، وهو جزء من التباطؤ الاقتصادي الذي اجتاح دول العالم في العام الماضي.

وكشفت بيانات حكومية في الفلبين أمس الخميس أن الناتج الإجمالي المحلي زاد بنحو 6.2% في العام الماضي، ومقابل 6.7% في 2017.

وكانت حكومة الفلبين تستهدف مستويات من النمو تتراوح بين 6.5% و6.9%.

وساهم التباطؤ في نمو الإنتاج الصناعي في تراجع الناتج الإجمالي المحلي للدولة الآسيوية، حيث نما بنحو 4.9%، مقابل 8.4% في 2017.

أما النشاط الزراعي فتوسع في الفلبين خلال 2018 بنحو 0.8%، مقابل 4% في 2017.

أما على مستوى الربع الرابع من العام الماضي، فأن الناتج الإجمالي المحلي للفلبين ارتفع بنسبة 6.1% على أساس سنوي، مقابل 6% في الربع الثالث، ومقابل التوقعات عند 6.2%.

«موديز» تخفض التصنيف الائتماني لـ3 بنوك لبنانية

أعلنت وكالة "موديز" أنها خفضت التصنيف الائتماني للودائع طويلة الأجل لثلاثة بنوك لبنانية، إلى (Caa1) من (B3)، وتعني درجة مخاطرة عالية.

وقالت موديز، في بيان ، إنها خفضت التصنيف لثلاثة بنوك لبنانية، وهي "بنك عودة"، و"بلوم"، و"بيبلوس".

وخفضت "موديز" التصنيف السيادي للبنان إلى (Caa1)، وتعني درجة مخاطرة عالية، وعدلت نظرتها المستقبلية من مستقرة إلى سلبية.

وقالت الوكالة إن خفض التصنيف الائتماني للبنان إلى (Caa1) يعكس تزايد المخاطرة، كما أن استجابة الحكومة لزيادة مخاطر السيولة والاستقرار المالي ستشمل إعادة جدولة الديون، التي قد تشكل تخلفاً عن السداد.

وفي وقت سابق من يناير، قال وزير المالية اللبناني علي حسن خليل، إن وزارته تُعد خطة تصحيح مالي من أجل تجنب "التطورات الدراماتيكية" التي ستحصل إذا استمر النزيف المالي على حاله خلال السنوات المقبلة.

ويواجه لبنان أزمة في تصاعد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، بالتزامن مع تراجع اقتصادي حاد، واستمرار فشل تشكيل حكومة في البلاد منذ عدة شهور، ما أفقد الثقة بالاقتصاد المحلي.

ووفق بيانات سابقة لوزارة المالية، بلغ إجمالي الدين العام في لبنان 83.8 مليار دولار، بنهاية سبتمبر 2018، بزيادة 5.4% عن أرقام نهاية 2017.

ويقدر حجم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ149.5%، نهاية سبتمبر 2018، صعوداً من 146.8% بنهاية 2017.

«توتال»: شبكة محطات بنزين في السعودية قريباً

كشف الرئيس التنفيذي لـ"توتال" الفرنسية باتريك بويانييه، على هامش دافوس 2019، أن الشركة ستنشئ شبكة محطات بنزين في السعودية قريبا.

وكان باتريك بويانييه، قد حضر مؤتمر مستقبل الاستثمار في السعودية خلال انعقاده مؤخراً.

وتمتلك توتال وأرامكو السعودية بشكل مشترك واحدة من أكبر منشآت التكرير في العالم، وهي مجمع ساتورب في مدينة الجبيل شرق المملكة.

يذكر أن بويانييه ذكر خلال مؤتمر نفطي في ستافنجر بالنرويج في وقت سابق، أنه سيتبنى نهجا "حذرا" تجاه أسعار النفط بعد عام 2019 عندما يتسنى حل مشاكل معوقة في البنية التحتية النفطية بالولايات المتحدة.

وهناك أكثر من 10 خطوط أنابيب أميركية للطاقة في طور الإعداد، والبعض منها ما زال يبحث عن تمويل.

مؤشرات تقلبات الليرة التركية والروبل والراند تهبط لأدنى مستوى في 6 أشهر

هبطت مؤشرات تقيس تقلبات الليرة التركية والروبل الروسي والراند الجنوب أفريقي إلى أدنى مستوياتها في حوالي ستة أشهر مع استمرار التحسن في معنويات المستثمرين تجاه الأسواق الناشئة.

وهبط مؤشر تقلبات الليرة على مدار ثلاثة أشهر إلى 17.30 بعد أن كان فوق 45 في أغسطس. وبالنسبة للروبل، تراجع المؤشر إلى 11.2 من 16.5 في سبتمبر ، في حين بلغ مؤشر تقلبات الراند 14.95 هبوطا من حوالي 23 في سبتمبر. وتحسنت المعنويات تجاه الأسواق الناشئة منذ ديسمبر بفعل إشارات من مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) خففت مخاوف المستثمرين بشأن موجة أخرى من زيادات أسعار الفائدة.